غرف التفكير وإشكالية تطوير أداء العمل البرلماني في المنطقة المغاربية

أ.د. صالح زياني

أستاذ التعليم العالي، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

مدير مخبر "الأمن في حوض المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد المضامين"

ملخص:

تعالج هذه الدراسة دور غرف التفكير في تطوير أداء العمل البرلماني في المنطقة المغاربية، وتحاجج بأن أحد أبرز التحديات التي ستظل تواجه عملية الاستفادة من نشاط غرف التفكير لترشيد ودعم العمل البرلماني في الدول المغاربية يكمن في مدى قدرة هذه الدول وكذا توفر الإرادة السياسة لديها لإصلاح نظام التعليم ليكون التعليم في خدمة المواطنة ويعد هذا الأمر مفتاح المستقبل.

الكلمات المفتاحية: المنطقة المغاربية، البرلمان، غرف التفكير.

Abstract:

This study addresses the issue of the think tanks role to improve the Maghreb parliament's performance. I argue that one of the challenges to the attempts to make think tanks useful to the Maghreb parliaments is about the ability and the will of the Maghreb states to reform the education sector so it sustains citizenship.

Keywords: Maghreb region, parliament, think tanks.

مقدمة

من بين المفاهيم التي يتم توظيفها حاليا في الأدبيات السياسية وفي حقل الإعلام، مفهوم غرف التفكير Think Tanks التي تضطلع بعملية ضخ أفكار جديدة في النقاشات المتعلقة بعملية صنع السياسات العامة. فهدف هذه الغرف هو إنتاج أفكار ومعارف بل وحتى توصيات ذات بعد استراتيجي هدفها التأثير على مسارات الحياة الاجتماعية والسياسية في البلدان التي تنشط فيها، وفضلا عن ذلك، جلب قضايا جديدة للأجندة السياسية ومساعدة صناع القرار على تحديد الأولويات في ظل تراجع دراماتيكي للموارد المتاحة بسبب الأزمات الاقتصادية المزمنة.

رغم مركزية هذا المفهوم في الصناعة الأكاديمية والإعلامية الغربية سيما في الولايات المتحدة الأمريكية لكنه لا يزال يعاني من مشكلة تحديد معناه بشكل دقيق بفعل عوامل عديدة وعلى رأسها صعوبة حصر الهيئات والمؤسسات التي تندرج ضمن فئة ما يسمى بغرف التفكير. إضافة إلى مطاطية المفهوم، أين يتم استخدام عدة مترادفات له مثل مخبر الأفكار، خزان الأفكار، خزان للأفكار، حلقة التفكير، مركز للبحث، مفاعل للمادة الرمادية، كما لا نغفل غياب القواعد القانونية سواء على المستويات المحلية أو الدولية التي تحدد وضعية هذه المؤسسات. وعليه فإن هذا المفهوم لا يزال بحاجة إلى تدقيق أكثر خاصة عندما يتعلق الأمر بتوظيفه في بيئة مغايرة للبيئة التي نشأ فيها لأول مرة.

لقد دفع نشاط هذه الغرف في بلد مثل الولايات المتحدة أن تم تأهيلها من قبل المهتمين على أنها بمثابة حكومة ظل في هذا البلد، ويكفي أن نشير للدور الهام الذي اضطلعت به مع تصاعد وتيرة اليمين الجديد داخل الكونغرس الأمريكي. فالعديد من مشاريع قوانين هذه الهيئة البرلمانية كان فيها لغرف التفكير دورا مؤثرا.

بالرجوع لمنطقة المغرب العربي، نلاحظ تخلفا واضحا في قدرات هذه المؤسسات وذلك لأسباب عديدة لعل من أبرزها درجة الضبط العالية التي تمارسها النخب السياسية الحاكمة عليها، وكذلك عدم كفاية مواردها البشرية والمادية وتدهور حالة العلوم الاجتماعية، وهو ما أثر سلبيا في بروز نخبة من الباحثين من أبناء المنطقة كنواة لهذه الغرف. بالإضافة إلى ذلك عدم قدرة هذه الغرف الوصول إلى الهيئة التشريعية بنفس الدرجة التي تصل إليها فئات مصلحية أخرى، وأخيرا مشكلة المصداقية التي تعاني منها هذه الغرف خاصة بافتقادها لقنوات تمويل مستقلة [غير

حكومية]، والعقبات الإدراكية التي وجدت النخب سجينة فيها بسبب مناهج التكوين المعتمدة، ذلك أن توقعات خروج خزانات التفكير بوجهات نظر تصحيحية، إصلاحية أو ثورية أضحت متدنية، وهو ما تجلى بشكل واضح في عدم قدرتها على توقع أو حتى استيعاب الحراك الذي تمر به المنطقة المغاربية.

سنحاول من خلال هذه المقالة أن نتعرض لفحص القدرات الحالية لغرف التفكير المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) وعلى رأسها مراكز البحث والدراسات، كمؤسسات محفزة للإصلاحات، كما سنحاول أن نحصر أهم المعيقات التي تواجهها، وأخيرا نقوم بتقديم تصورا حول كيفية تفعيل دور هذه المؤسسات لتساهم في دعم وترشيد النشاط البرلماني في المنطقة. وعليه سنعالج الإشكالية الآتية:

إذا أخذنا في الاعتبار القيمة المضافة التي يمكن لغرف التفكير أن تساهم بها لترشيد نشاط المؤسسات التشريعية في بلدان المغرب العربي، سيما على مستوى عملية اقتراح مشاريع وبدائل للسياسات، وإذا أخذنا في الاعتبار أيضا تخلف الصناعة الفكرية والأكاديمية في المنطقة، كيف يمكن عندئذ تفعيل دور هذه الغرف لتساهم، وكبقية مثيلاتها في العديد من الدول، في دعم عمل المؤسسة التشريعية المغاربية؟

أما عناصر المقالة فستكون على الشكل الآتي:

- في ماهية غرف التفكير.
- الإطار الهيكلي لعمل خزانات التفكير ضمن الممارسة التشريعية الغربية.
- فحص واقع هذه المؤسسات في البلدان المغاربية بالتركيز على معيقات تفعيل دور خزانات التفكير في المنطقة.
- تقديم توصيات حول كيفية تقديم وإعادة الاعتبار لمراكز البحث أي آليات تمكين مراكز البحث وخزانات التفكير لتحسين أداء المؤسسات الرسمية وعلى رأسها المؤسسة التشريعية.

ما المقصود بغرف التفكير؟

غرف التفكير أو ما يسمى بـ"معاهد السياسة" هي تنظيمات تُعنى بإدارة الأعمال البحثية والاهتمام بمناصرة وتأييد قضايا معينة في مجالات معينة كالسياسة الاجتماعية والإستراتيجية السياسية، وقضايا الاقتصاد والدفاع وكذلك قضايا التكنولوجيا[1]. إنها مراكز تهتم بإثراء النقاش،

كما تعد منبرا للعلم والمعرفة، لكنها تختلف عن الجامعات كونها مؤسسات لا تستقطب طلابا لطلب العلم، كما أنها لا تقدم دروسا ومحاضرات ولا تحاول تغطية جميع مجالات الموضوع محل الدراسة والبحث. فبدلا من ذلك، تركز هذه المؤسسات على قضايا السياسة العامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن غرف التفكير لا تصنف في خانة المؤسسات المتعطشة لتحقيق الأرباح وتحصيل الأموال، بل بالأحرى هي مؤسسات تسعى لجمع الأموال من أعمالها ومشاريعها المختلفة[2].حتى أن بعض البلدان مثل الولايات المتحدة وكندا تعمل على تدعيم مثل هكذا مراكز بإعفائها من الضرائب وهذا من أجل حسن سير أعمالها. كما توجد هناك مراكز بحث ممولة من طرف الحكومات والجماعات الموالية والمؤيدة لها، أو بواسطة عائدات مشاريع أعمالها البحثية أو الاستشارية[3]، كما سبق وأن أشرنا.

إن محاولة تحديد تعريف دقيق لغرف التفكير ومراكز ومؤسسات البحث مع تحديد قدرتها على إنجاز البحوث ورغبتها في التأثير على السياسات يُعد أمرا صعبا للغاية. إلا أن العديد من الباحثين تمكنوا حسب مؤشرات خاصة، من وضع البنود العريضة لأدوار غرف التفكير. فعلى سبيل المثال لا الحصر قام وليام والاس بتحديد أهم الأدوار التي تضطلع بها غرف التفكير فيما يلي[4]:

1- التحليل العقلاني لقضايا السياسة من خلال استخدام مقاربات مستوحاة من التاريخ، واستخدام علم الاجتماع والقانون أو حتى استخدام الرياضيات وتطبيقها، والعمل على إسقاط نتائجها الدقيقة على القضايا ذات العلاقة بالحكومة؛

2-الاهتمام بالأفكار والمفاهيم التي تشكل أساس السياسة، وكذلك فحص المعرفة التي تشكل تلك العملية اليومية لصنع السياسة ووضع استمارات واستبيانات بحث بخصوصها؛

3- جمع وتصنيف المعلومات ذات العلاقة بالسياسة، والمحددة ابتداء من تفاصيل البحث إلى نصوص تقارير ووثائق الصحافة التي يمكن أن تتحدد ضمنها آراء الآخرين في رسم السياسات؛

4- يمكن لغرف التفكير أن تحدد منظورا بعيد المدى بخصوص دراساتها في حقل السياسات، يكون أبعد من نظيره الذي يمكن أن يتحدد من قبل صناع السياسة وهذا بالتركيز على الاتجاهات بدلا من التركيز على الأحداث الآنية، المباشرة والعاجلة؛

5- التأثير على الهيئات الحكومية سواء التشريعية أو التنفيذية منها بطريقة غير مباشرة من خلال منشوراتها ومن خلال التأثير على النقاش السياسي أو التزامها بالنقاشات مع البرلمانيين والوزراء.

6- الالتزام بإعلام شريحة واسعة من الجماهير من خلال النشر، الاجتماعات وكذلك النقاشات التي بموجبها يتم إقحام مجموعة كبيرة ومتنوعة من أعضاء البرلمان والحكومة أو من الجماعات الأكاديمية لوحدها.

سأحاول أن أستعرض كيف يتم أداء تلك الأدوار من خلال دراستنا لنموذج غرف التفكير في الأنظمة الغربية التي تتميز بشفافية مقبولة مقارنة بمثيلاتها في البلدان المتخلفة، خاصة في إطار إسهامات غرف التفكير في النظام السياسي الأمريكي الذي يتمتع بهامش كبير من الحريات خاصة منها الحريات والمناورات السياسية[5].

دور غرف التفكير في الأنظمة السياسة الغربية –الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا

أ–غرف التفكير والمشاورة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية

يضطلع خبراء غرف التفكير بدور كبير في صناعة السياسات وبالتالي مساعدة الحكومات والبرلمانات في العديد من الأنظمة السياسية الغربية. ولازال هؤلاء الخبراء ينشطون لأداء ذلك الدور ضمن معظم اهتمامات وانشغالات عمليات صنع السياسة[6].

تساهم كل من الأبحاث العلمية في مجال السياسة العامة وتحليلات وأعمال مراكز البحث أو ما يسمى بـ (غرف التفكير) دورا حيويا في حقل السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني. وتعد هذه الغرف بمثابة حكومة الظل في هذا البلد. فاليمين الجديد وغرف وتفكيره كانت مؤثرة جدا في سياسات جورج بوش الابن وتوجهاته. وهناك مقولة في الولايات المتحدة مفادها أن الصراع الحقيقي في هذا البد هو بين رجال الأفكار ورجال القوة السياسية لصياغة السياسات الدولية والمحلية. فالتغيرات التي تعرفها الإدارة الأمريكية في كل موعد انتخابي يؤدي إلى دخول أفكار جديدة من قبل غرف التفكير، في حين يتم خروج أصحاب أفكار تم استهلاكها وعودتهم إلى غرف التفكير بغرض الدفاع عن أفكارهم وإستراتيجيتهم أو السعي إلى إعادة صياغتها في ثوب جديد. فالطبيعة المصلحية للمجتمع الأمريكي ساهمت في ظهور هذه الغرف وأن أصحاب المصالح يلعبون دورا مهما في تمويل هذه الغرف.

إن الدور الذي يُناط لغرف التفكير في الولايات المتحدة يعد دورا فريدا ومميزا، حيث أن غرف التفكير تدعم الأبحاث والتحاليل والمشاورة في حقل السياسة العامة. عادة ما تكون مراكز البحث هذه غير ربحية، تعمل وتنشط في مضمارها مستقلة بذاتها وبعيدا عن التأثيرات التي قد تُحدثها الحكومات والأحزاب السياسية[7]. تقوم بمساعدة الحكومة والبرلمان على فهم ومعرفة الخيارات حول قضايا الاهتمامات الداخلية والخارجية. إضافة لذلك تقوم هذه الغرف بأدوار أخرى يمكن إدراجها فيما يلي[8]:

-تلعب غرف التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية دورا وسيطا بين الحكومة والشعب مما يساعد على بناء جسور الثقة بين الطرفين والائتمان إلى المسؤولين على وجه العموم؛

- تعمل كصوت استعلامي ومستقل في النقاشات السياسية؛

- تعمل على التعريف بقضايا السياسات القائمة وتوضيحها وتحليلها ثم تقييمها وكذلك وضع الاقتراحات والبرامج البديلة؛

-تحويل الأفكار والمشاكل الناشئة إلى قضايا سياسية؛

-تحليل القضايا والأحداث الظاهرة على شبكة الانترنيت والتي تتناولها الصحافة المكتوبة مما يسهل الفهم العام لقضايا السياسة المحلية والدولية؛

-تعمل على تدعيم أواسط ومنتديات بنَّاءة لتبادل الأفكار والمعلومات بين الفواعل الرئيسة في عمليات صياغة السياسة، بما فيها الهيئة التشريعية؛

-تسهل عملية بناء "شبكات اتصالات لدراسة وتحليل القضايا المطروحة"؛

- تعمل على تدعيم دائرة الموظفين المجهزين خصيصا لفروع الحكومة التشريعية منها والتنفيذية؛

- تشترك نشاطاتها في إنجاز هذه الوظائف وتحقيق هذه الأدوار من خلال التوازن بين البحث، التحليل والدراسات الإستشرافية.

يبلغ عدد غرف التفكير الأكثر تنوعا من ناحية أجندات بحثها في الولايات المتحدة أكثر من 1500 مركزا، منها 300 مركز مستقل تماما، حيث تغطي أجنداتها البحثية هذه قضايا سياسية على كلتا الجبهتين المحلية والدولية. وأشير هنا أنه كان لأغلبية غرف التفكير الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وأن اكتسبت ميزة التخصص في مجالها منذ 1980. حيث تركز

أعمال غرف التفكير في إطار تخصصها الدقيق هذا على قضية واحدة (كالاحتباس الحراري على سبيل المثال) أو تركز على مجال السياسة العامة (كالأمن القومي مثلا)[9].

غالبا ما تلعب غرف التفكير دور الفواعل الداخلية، فتصبح بذلك جزءا متمما لعملية السياسة، مثل شركة راند ومعهد العمران الذين يدعمان عمليات البحث والتحليل للوكالات. الرئيسة لدى الحكومة. كما يمكن أيضا لغرف التفكير هذه أن تلعب دور الفواعل الخارجية

ب– علاقة غرف الفكير بأجهزة الحكومة الأمريكية

تهتم غرف التفكير الأمريكية بشكل خاص بالإبقاء على خطوط الاتصال بين أعضاء الكونغرس من جهة وموظفيه والمسئولين الإداريين والقضاة الفيدراليين وممثلي الدولة وكذلك ممثلي الهيئات المحلية من جهة أخرى. يشهد خبراء غرف التفكير بشكل منتظم تلك الجلسات التي تقام بالكونغرس، وكذلك يشهد هؤلاء عقد لقاءات توصيات فردية لأعضاء الكونغرس والإدارة، بالإضافة إلى هيئات الكونغرس وأجهزته. وتباعا لذلك، يتم استدعاء مسئولي الحكومة وأعضاء الكونغرس للإدلاء بتصريحاتهم حول نتائج بحوث وأعمال غرف التفكير وكذلك فتح النقاش حولها. مما يدعم هؤلاء المسؤولين الحكوميين وأعضاء الكونغرس بفرص تفسح لهم المجال نحو اختبار منظوراتهم وتصوراتهم خارج الأفكار أو المبادرات السياسية وعلى "أرضية محايدة" أمام جلوس الخبراء في الميدان[10].

كما ينظم عدد من خبراء غرف التفكير اجتماعات ومنتديات للنقاش وبشكل منظم كمحاولة منهم لتطوير شبكات رسمية مع ممثلي الحكومة والكونغرس. فعلى سبيل المثال، ينشط العديد من أعضاء الكونغرس ضمن لجان ومجالس إداريي الكثير من غرف التفكير الأمريكية، وهذا ما يؤكد متانة العلاقة بين البرلمانيين الأمريكيين وغرف التفكير في هذا البلد[11]. وعليه فإن هذه الغرف تقوم بزرع بذور الارتباطات والأواصر الوثيقة في الدوائر السياسية الأمريكية.

ج–تأثير غرف التفكير على السياسة العامة

تضطلع غرف التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية بدور هام فيما يتعلق بربط شبكات اتصال داخل الحكومة، مما يساعد على خلق وتشكيل الائتلافات التي تُغذي التيارات السياسية مما يؤثر على السلطتين التشريعية والتنفيذية كفرعين تابعين للحكومة. تقوم غرف التفكير بتنوير صناع السياسة والموظفين الرئيسين الذين تُخول لهم فيما بعد صياغة وتنفيذ السياسة بشكلها الفعلي.

وبفضل إسهامات وأعمال غرف التفكير المتخصصة في مجال السياسات العامة، يتمكن صناع القرار من رسم واختبار وتنفيذ السياسات. إن غرف التفكير مثل معهد العمران أو معهد تحليل قضايا وشؤون الدفاع، تعمل بشكل مستمر على قاعدة إبرام الاتفاقات مع الوكالات والهيئات التشريعية والتنفيذية.

عموما، لغرف التفكير الأمريكية هذه ميزة تنافسية في صياغة السياسة وتشكيل الرأي العام وهذا بسبب سعيها للوصول إلى صناع السياسة ووسائل الإعلام، الأمر الذي يجعل هذه الأخيرة تستعمل أكثر بحوث وتحليلات غرف التفكير على مستوى عالي لدى صناع السياسة وأيضا على مستوى صناعة السياسة العامة.

المعيقات التي تواجه نشاط غرف التفكير في بلدان المغرب العربي

عند محاولتنا تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الحكومات المغاربية في شقيها التنفيذي والتشريعي بغرف التفكير وكذا الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الغرف في صنع السياسات العامة في الدول المغاربية، وعلاقتها بصنع القرار، فإن ذلك يفرض علينا عدم نسيان حقيقة معينة مفادها أن مفهوم غرف التفكير يعبر أكثر عن واقع البحث ومراكز البحث في الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا؛ الكنف الذي نشأ وترعرع فيه. خاصة وأنه لا يمكن حصر معنى المفهوم في المجال العام لتلك النقاشات الحساسة التي تؤثر على السياسات العامة في دول شمال إفريقيا[12]. إن الطبيعة التسلطية للأنظمة السياسية في المنطقة وكذلك نوعية التعليم الرديئة يعتبران كأحد أبرز العقبات أمام ظهور غرف تفكير حقيقية وفعالة ذات إنتاج شامل في صنع القرار. ثم إن الدول المغاربية تعمل حسب الخطط والبرامج المعمول بها في فرنسا، الدولة التي تركز بشكل عام على اليد العاملة، وهذا على "عكس الدول الأنجلو-سكسونية التي تتمتع بهامش كبير من المفاوضات وعلاقات القوة بين الدولة والمجتمع. حيث تقوم فرنسا على منطق مفاده أن الأفكار لا تباع بل تتبادل وأن الصالح العام والمنفعة العامة مصدرها الوحيد هو الدولة. تتطلب غرف التفكير في فرنسا حصصا مالية متواضعة، فعلى سبيل المثال لا يتطلب المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية سوى مبلغا ماليا يقدر بـ6 ملايين أورو سنويا- بينما تستفيد مثيلاتها من غرف التفكير ببريطانيا وأمريكا من عشرات الملايين من الدولارات[13]. وهو الأمر الذي يبين درجة التفاوت بين فرنسا وأقطابها من جهة والعالم الأنجلو-سكسوني من ناحية الاهتمام بغرف التفكير من جهة أخرى.

بالعودة إلى البلدان المغاربية يلاحظ وبحسب مدير برنامج "غرف التفكير والمجتمع المدني" لجامعة بنسيلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية جيمس ماك غان James Mc Gann فإنه خلال سنة 2010 لم يتم إحصاء أي غرفة تفكير مغاربية في تقريره السنوي ما عدا غرفة تفكير واحدة في المغرب الأقصى من مجموع 6305 غرفة تفكير في 170 دولة شملها المسح.

ومثل مركز الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية بالمغرب المرتبة 22 في الشرق الأوسط والوطن العربي من مجموع 25 مركز مرموق، في حين استحوذت إسرائيل لوحدها على 5 غرف تفكير من المجموع المذكور أعلاه.

من أبرز المعيقات التي تواجه نشاط غرف التفكير على المستوى المغاربي يمكن ذكر ما يلي:

1-درجة الضبط العالية التي تمارسها الأنظمة على غرف التفكير وعلى نشاطاتها كذلك. فهذه الأنظمة هي التي تضطلع بالدور المهم في وضع أجندات هذه الغرف. بل أن هذه المؤسسات يتم تحديد طبيعتها وأهدافها من قبل تلك الأنظمة منذ لحظاتها الجنينية الأولى. إن المفارقة المهمة في هذا الإطار هي أنه رغم إيمان العديد من غرف التفكير هذه بأهمية الاستقلالية عن أجهزة الدولة في عملها، إلا أنها من جهة أخرى تدرك أن ربط علاقات متينة مع هذه الأجهزة يوفر لها نوعا من الحماية.

إن تأسيس غرف تفكير تتمتع باستقلالية تامة عن أجهزة الدولة يتوقف إلى حد كبير على مدى توفر ولو بشكل نسبي لحوار سياسي منفتح على المجتمع. ويبدوا أن هذا الأمر غير متوفر في العديد من الدول المغاربية ما عدا توفر بعض شروط هذا الحوار في المغرب الأقصى فالباحثون في هذا البلد يتمتعون ببعض من الاستقلالية في مباشرة بحوثهم، أما في بقية الدول الأخرى فإن الباحثين لا يمكنهم تقديم بدائل للسياسات الحكومية بحكم أن هذه البدائل لا تخدم مصالح النخب السياسية المسيطرة.

2-يتعلق بعدم كفاية الموارد البشرية والمادية . إن تدهور حال العلوم الاجتماعية في المنطقة المغاربية يؤثر بشكل سلبي في تطور وبروز نخبة من الباحثين من أبناء المنطقة كنواة لغرف التفكير. ويكفي أن نعرف أنه لا يوجد سوى حوالي 5 آلاف باحث في كل العالم العربي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وهو عدد قليل إذا ما قرن بمختلف القضايا والاتجاهات الاجتماعية

والسياسية في المنطقة. ففقط يوجد حوالي 2000 باحث ينشرون بشكل مستمر وذلك ضمن حوالي 85 مؤسسة للبحث في المنطقة. وهذا العدد قليل إذا ما قرن في أي دولة من الدول الغربية.

أما فيما يتعلق بالتمويل فإن غياب الجمعيات الخيرية ما عدا الإسلامية منها يؤثر على تمويل غرف التفكير وبالتالي ينعكس ذلك النقص في التمويل على استقلاليتها. إن ثقافة العمل الخيري غير متجذرة في العالم العربي بشكل كافي. فرغم ثراء رجال الأعمال وبعض الشخصيات العامة إلا أن تاريخها في مجال دعم الأنشطة البحثية يعد سلبيا للغاية. ويبقى الداعم الأكبر لغرف التفكير في المنطقة هو المؤسسات الغربية التي تتمتع بموارد مالية ضخمة وعليه فإن غرف التفكير المغاربية ومن خلال الواقع السابق تهتم أكثر ليس بمجال البحث والتطوير بل في كيفية الحصول على التمويل الكافي لإدارة أنشطتها.

3-أما التحدي الثالث فيتعلق بمدى قدرة غرف التفكير الوصول إلى الجماهير بشكل فعال بنفس الدرجة التي تصل إليه الحركات الإسلامية مثلا فخطاب العديد من غرف التفكير المغاربية هو خطاب مجرد ويفتقد إلى القدرة إلى الاتصال بالجمهور. فرغم الثورة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي يمكن الاستفادة منها في عملية الاتصال الجماهيري إلا أن حصول هذه الغرف على المصداقية محليا يبقى من أهم التحديات التي تواجهها.

تعد المعيقات الآنفة الذكر جزءا بسيطا من مجموع المعيقات التي واقع البحث وغرف التفكير بشكل عام في الدول المغاربية. وسأتعرض فيما يلي بشيء من التفصيل لحالتي كلا من المغرب والجزائر.

أ-دور مراكز البحث في المغرب: استقلالية ثقافية وتسلطية سياسية

رغم الجمود المتزايد الذي يشهده واقع الدول المغاربية في مجال البحث العلمي ومراكز البحث التي من شأنها أن تؤثر على عمليات صنع القرار، إلا أنه يمكن ملاحظة أن المغرب قطع شوطا كبيرا في هذا المجال بالمقارنة مع جيرانه في المنطقة المغاربية . فهو بلد معروف بحراكه الثقافي، مما جعله يخلق مجالا عاما لطرح أفكار عامة[14].

إذا أردنا أن نتقصى واقع غرف التفكير في المغرب، فيمكننا أن نتحدث عن "معهد آمادوس" وهو مركز بحث مغربي مستقل بذاته، أُسس في 2008 ومقره حاليا بالرباط. يعمل

"أمادوس" كمخبر ومنبر للأفكار وكبؤرة منتجة للنقاش. تم وضع اللبنات الأساسية لهذا المركز بالمغرب للمساهمة في إنشاء نقاش عام في بعديه المغربي والمغاربي. كما ينشط هذا المركز كصوت يعبر عن بلدان الجنوب لإيصال وجهات نظر ورؤى هذه الأخيرة على المستوى العالمي[15].

إن لمعهد "آمادوس" دور مزدوج يتمثل في تحليل وإنشاء النقاشات، وهو يعمل كمخبر لتوليد الأفكار وكمنتج فريد من نوعه للنقاشات. كما يعد في نفس الوقت مركزا للتبصر وللنظر في مقترحات الحوار والاستشارات، وأيضا منبرا للتبادلات والاجتماعات والتعاون شمال–جنوب وجنوب–جنوب[16]. كما نجد أيضا، "معهد مازاغان" وهو معهد يروّج لتطوير الحوار بين الثقافات وربط الجماهير وجمعهم عن طريق الثقافة وتطوير النشاطات الثقافية القائمة على التنويع في المعارف والمقاربات الدقيقة، ويعمل من أجل تحسين مشاركة الشباب في المشاريع المتعلقة بثقافة العمران، والتنمية الاجتماعية من خلال تحريك روح المواطنة والاندماج الاجتماعي بداخلهم[17].

يرى العديد من الباحثين أمثال محسن فينان أنه يمكن أن يتم ملاحظة وجود رغبة متجددة للنخب أو الناشطين داخل غرف التفكير بالمغرب للتقرب ومحاولة التأثير في صناع القرار خاصة في إطار هامش الاستقلالية التي تتمتع بها هذه المؤسسات وذلك بالرغم من قلة عدد مؤسسات البحث سواء في هذا البلد.

إن التفاؤل الذي يميز الحالة المغربية، سيما في ظل موجة الانفتاح السياسي التي عرفها هذا البلد أو بقية المنطقة المغاربية ككل في سياق أحداث الربيع العربي، إلا أن المنطقة المغاربية والمنطقة العربية بصفة عامة تبقى منبع الاستبداد، إذ لا تزال الدولة التسلطية لحد اليوم أحد أبرز السمات السياسية للمنطقة، حيث تواصل سعيها عبر آلتها القمعية لصيانة "الإذعان الاجتماعي". وفي هذا الصدد، يبقى المغرب يمثل مظهرا ديمقراطيا نصف استبدادي أو كما يُشار إليه في بعض الأدبيات بـ"المظهر الديمقراطي الاستبدادي الراقي"[18].

إن"ديمقراطية الواجهة" في المغرب تستمر اليوم في تكريس سياساتها الهادفة إلى تحجيم مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات سياسية ومدنية (تنظيمات، نقابات، اتحادات، مراكز بحث...)، بجعلها تسير في فلك النظام القائم وفرض الخطاب الرسمي عبر المؤسسات التربوية والتعليمية وأجهزة الإعلام، مما يؤدي إلى تحييد القوى الاجتماعية بجميع أنواعها (بما فيها مراكز البحث العلمي) وتشديد قبضة الدولة على المجتمع، وكلها عوامل تؤدي إلى إجهاض المبادرات

المستقلة[19]. ومع غياب ضمانات بخصوص المخرجات التي قد تتأتى جراء أي عملية إصلاح سياسية في المغرب، فإن الأمور تبقى على حالها بدون تأكيد يُذكر.

ب– إشكالية شلل غرف التفكير في الجزائر: تجديد اقتصادي وانسداد سياسي

عادة ما تنشط غرف التفكير في الجزائر –وإن كانت ضئيلة جدا– كوسيلة تحليل للسياسات العامة خاصة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. في مقابل ذلك فإن أثيرها في عمل السلطات ومنها التشريعية يبقى محدودا للغاية. وعليه تعد هذه المؤسسات بعيدة عن التأثير في عمليات صنع ورسم السياسات العامة في الجزائر، كما أنها غير قادرة على السماح للمثقفين للتأثير في المجال العام. يعكس إخفاق هذه الغرف عزوف السلطة الحاكمة في الجزائر تثمين النخب المتنورة والاستفادة من إمكانياتها[20].

من أبرز غرف التفكير في الجزائر نجد معهد البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية CREAD الذي يعد من المراكز النشيطة سيما في مجال البحوث الاقتصادية – يمكننا أن نستشهد هنا بمنشورات وأعمال هذا المركز التي تسعى لتفعيل الحوار لتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك فإن الواقع يشهد شللا في تأثير غرف التفكير في الجزائر على صناع القرار في الهيئتين التشريعية والتنفيذية. وهو ما يعبر عن الانسداد السياسي أمام غرف التفكير والأدوار التي يمكن أن تناط لها في هذا المجال. ولا يسعنا هنا سوى أن نستشهد بالمعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الذي يصنف ضمن خانة غرف التفكير، إلا أن نشاطه وتأثيره لم يكن لهما أي صدى يذكر منذ تأسيسه.[21]

ج– غرف التفكير والعمل التشريعي في الدول المغاربية: غياب تأثير فعال واستفحال الإقصاء السياسي

إن الدول المغاربية بما فيها الجزائر، تونس والمغرب هي بحاجة إلى أفكار جديدة من أجل سد الثغرات وتجاوز العجز في أنظمتها السياسية والاقتصادية. الأمر الذي يجعل من فكرة خلق غرف تفكير ومراكز ومؤسسات بحث تكون متخصصة ومؤثرة في مجال دعم النشاط البرلماني وتقديم مقترحات للسياسات العامة أمرا ضروريا. حيث تقوم هذه المؤسسات التي تضم خبراء ومتخصصين بإنجاز دراسات ووضع مقترحات، مما يجعل من هذه الغرف كآليات حاملة لأفكار جديدة مؤهلة لأن تحدث التغيير الإيجابي داخل المجتمعات المغاربية[22].

لكن ما يلاحظ أن الدول المغاربية لا تقوم بتمويل نخبها وطبقتها المثقفة الناشطة في مجال البحث العلمي مما دفع بالعديد من الباحثين من ذوي أصحاب الخبرة يهاجرون خارج هذه البلدان. وفي نفس السياق، سيكون من الصعب خلق غرف تفكير في شمال إفريقيا ما دام الجامعيين والباحثين في هذه المنطقة وبفعل تواضع تكوين الكثير منهم لم يتأهلوا بعد إلى المرحلة التي تمكنهم بالفعل من إنتاج وتوليد الأفكار. وهو عامل يعيق بالفعل دينامية ظهور غرف تفكير في المنطقة المغاربية. ولا يفوتنا أن نتغاظى عن العائق الآخر والمتمثل في رفض السلطات المغاربية الاستماع إلى نواديها المعارضة والمعاكسة لاتجاهاتها[23]. فمن أبرز جوانب القصور في التكوين السياسي العربي بصفة عامة، غياب معنى الإجماع، مما يجعل السياسة حقلا لإقصاء الخصم السياسي. إن استفحال ظاهرة رفض وجود الآخر السياسي بسبب آرائه المخالفة شلّ العمل السياسي وقزّم المعارضة أمام تصلب عود السلطة. وأصبح السلوك السياسي لمختلف التيارات ينطبق عليه القول المأثور "لا حبا في علي، ولكن كرها في معاوية". حيث تتم في معظم الأحيان تحالفات يحكمها اعتبار وحيد وهو النكاية كما نلاحظ ذلك في المشهد السياسي الجزائري أو المغاربي ككل[24] . إن ظهور "جدلية الموقف" على السلوك السياسي في العلاقة بين السلطة الرافضة والتيارات الرافضة لها، يعد فهما خاطئا للسياسة، لأن هذه الأخيرة ليست عملية صفرية؛ بقاء أو فوز طرف لا يعني القضاء على الآخر السياسي، بل بالعكس، لأن وجود الآخر ضروري لمراقبة أداء الطرف الحاكم واقتراح مشروعات بديلة مما ينشط الأداء السياسي في الدولة[25].

من التوصيات الهامة التي ينبغي التوقف عندها قبل النهاية، ضرورة أن نقوم بمحاكاة بعض التصورات الإيجابية التي تقترحها غرف التفكير في البلدان المتقدمة. فقد ساهمت هذه الغرف سيما في البلدان ذات التقاليد الديمقراطية الراسخة في تقديم تصورات جديدة فيما يتعلق بضرورة توعية الفئات الشبانية بأهمية العمل البرلماني. وعليه برزت إلى العلن ما يعرف الآن بالبرلمانات الشبانية. إذ في الوقت الذي قطعت فيه أوربا مثلا شوطا هاما في هذا المسار لا تزال البلدان المغاربية بعيدة عن تبني هذا النوع من التجربة، إذا ما استثنينا المملكة المغربية التي أسست لما يعرف بالبرلمان الشباني كأداة لتحقيق الوعي السياسي وتحمل المسؤولية والشعور بالانتماء للوطن لهذه الفئات الشبانية. ودون أن ننسى كذلك التجربة الموريتانية في هذا المضمار إذ تم انتخاب ما يعرف ببرلمان الأطفال ابتداء من جانفي 2007. ويتم خلال هذه اللقاءات الدورية لهذه الهيئة مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل وحتى المسارات المستقبلية لهذا البلد. فيما عدا هذه

التجارب تخلفت كل من الجزائر وتونس، ولو أن هذه الأخيرة كانت على وشك الأخذ بهذا النوع من المبادرات ذات الأهمية البالغة لإدماج الشباب لكن الأحداث التي مرت بها أجلت الأمر.

بقي أن نقول في النهاية، أن أحد أبرز التحديات التي ستظل تواجه عملية الاستفادة من نشاط غرف التفكير لترشيد ودعم العمل البرلماني في الدول المغاربية يكمن في مدى قدرة هذه الدول وكذا توفر الإرادة السياسة لديها لإصلاح نظام التعليم ليكون التعليم في خدمة المواطنة ويعد هذا الأمر مفتاح المستقبل.

الهوامش والإحالات:

[1] Andrew Denham and Mark Garnett, *British think-tanks and the climate of opinion*, (London: UCL Press, 2005), p. 12.
[2] Howard J. Wiarda, *Think Tanks and Foreign Policy: The Foreign Policy Research Institute and Presidential Politics*, (London: Lexington Books, 2010), p. 30.
[3] Andrew Denham and Mark Garnett, *op. cit*., p. 12.
[4] William Wallace, "Between two worlds: think tanks and foreign policy". In Hill, C. & P.Beshoff (eds), *Two worlds of international relations: academics, practitioners and the trade in ideas. (*London: Routledge and London School of Economics, 1994), p. 7.
[5] *Ibid*., p. 12.
[6] Andrew Rich, Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise, (USA: Cambridge university press, 2004), p. 209.
[7] James G. McGann, *Think Tanks and Policy Advice in the United States Academics, advisors and advocates*, (USA: Routledge: 2007), p. 5.
[8] James G. McGann, Think Tanks and Policy Advice in The US, ***Foreign Policy Research Institute***, 2005, p. 3.
[9] James G. McGann, Think Tanks and Policy Advice in The US, *op. cit*., p. 3.
[10] James G. McGann, Think Tanks and Policy Advice in the US, *op. cit*., p. 17.
[11] James G. McGann, *Think Tanks and Policy Advice in the United States Academics, advisors and advocates*, op. cit. p. 39.
[12] Zine Cherfaoui, "Les think-tanks très peu nombreux au Maghreb : Les élites phagocytées par les pouvoirs en place***", Alwatan*** *le quotidien indépendant*, 29 juin 2010, la partie politique, publication Algérienne.
[13] *Ibid.*, p. 2.
[14] *Ibid*., p. 6.
[15] Think tank, (consulted on 20\01\2012).

<Troudihttp://co121w.col121.mail.live.com/#!/mail/InboxLight.aspx?n=1046743404!n=1643033850&fid=1&mid=b77f027f-2321-11e1-b4e6-00215ad7f156&fv=1> (Vailable at: 18 January 2012.)

[16] Amadeus et l'avenir des think tanks, (consulté le : 26\01\2012). <http://www.lnt.ma/actualites/amadeus-et-l%E2%80%99avenir-des-think-tanks-6533.html>

[17] Ibid.

[18] تهدف "الاستبدادية الراقية" "upgraded authoritarianism" إلى إحراز تحرر حقيقي في تلك المجالات التي لا تشكل تهديدا على المستوى السياسي، في حين تعمل على تشديد رقابة صارمة على المجالات السياسية والمعارضين السياسيين، وهذا مع إمكانية الطعن في الحكم والمطالبة الهادفة إلى التناوب المتداول على السلطة. أنظر:

Steven Heydemann, *Upgrading authoritarianism in the Arab world*, Saban Center, Brookings Institution, October 2007.

[19] عبد النور بن عنتر، "التسلطية السياسية العربية"، **فكر ونقد** 45 (2002): ص ص. 34–35.

[20] Abdelkrim Amarni, « Stratégie économique: L'Algérie en panne de think tank », ***L`Expression*** (le quotidien), 29 juin 2010, la partie politique, publication Algérienne. p. 07.

[21] *Ibid.*, p. 7.

[22] Farida Belkhiri, "Les think-tanks au Maghreb : Des institutions pratiquement inexistantes", Horizons (quotidien national), 29 juin 2010, la partie politique, publication Algérienne. p. 04.

[23] *Ibid.*, pp. 4-6.

[24] عبد النور بن عنتر، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي** 273 (2001): ص. 15.

[25] نفس المرجع، ص. 16.